



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة استكشافية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية

اسم الكاتب: د. محمد الحسين، د. جمال اليوسف، منال صقر

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4366>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/18 07:04 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



دراسة استكشافية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية

الدكتور محمد الحسين*

الدكتور جمال اليوسف**

منال صقر***

(تاريخ الإيداع 1 / 7 / 2012. قُبِلَ للنشر في 2 / 9 / 2012)

□ ملخص □

يتناول البحث الحالي واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية من خلال تعرف مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991-2010 في سورية، وعدد فرص العمل الناتجة عن هذه المشاريع، وتوزع هذه المشاريع على المحافظات السورية.

وتكمن أهمية البحث في دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تغطية العجز التمويلي للدولة المضيفة بالمقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال، وسد فجوة الموارد المحلية المالية والبشرية، وتسريع الاندماج في النظام العالمي الذي من الممكن أن يسهم في زيادة معدل النمو الاستثماري وكبح معدل البطالة.

وبينت نتائج البحث أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأبعاده في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن جذب الاستثمارات وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بإيجاد بيئة استثمارية مناسبة، الأمر الذي يستدعي توفير المناخ الاقتصادي والسياسي المناسبين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن اتخاذ التدابير الممكنة كلها لرسم سياسة استثمارية مواتية واستخدام طرق الترويج الاستثماري بهدف تحسين مستوى الاستثمار ليشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة ويغطي جميع المحافظات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، المشاريع الاستثمارية، فرص العمل.

* أستاذ - قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

** أستاذ مساعد - قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) - قسم إدارة الأعمال - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - دمشق - سورية.

The Reality of Foreign Direct Investment in the Syria

Dr. Mohammed Al Hussein*
Dr. Jamal Al-Youssef**
Manal Sakr***

(Received 1 / 7 / 2012. Accepted 2 / 9 / 2012)

□ ABSTRACT □

The present research deals with the reality of foreign direct investment in Syria through the recognition of foreign direct investment projects during the period 1991-2010 in Syria, and the number of jobs resulting from these projects as well as the distribution of these projects on the provinces of Syria.

The importance of research comes from the fact that foreign direct investment covers the funding gap of the host country compared with other flows of capital, filling the resource gap of local financial and human resources, and accelerating integration into the global system, which could contribute in increasing the rate of investment growth and curb unemployment

The results of research assures the importance of foreign direct investment and its dimensions in the economic and social development, as the attraction of investment, - particularly foreign direct investment - related to creating an environment appropriate investment – something which requires the provision of economic and political environment suitable for attracting foreign direct investment as well as taking possible measures are to draw a policy favorable investment and the use of methods of investment promotion in order to improve the level of investment to include the various economic sectors and covers all the provinces.

Keywords: investment, foreign direct investment, investment projects, employment opportunities.

*Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.

**Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.

***Postgraduate Student, Department of Business Administration, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus, Syria.

مقدمة:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر قيام المؤسسات أو المستثمرين بشراء الأصول الرأسمالية وتملكها في بلد غير بلدهم الأصلي، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والأوراق المالية والمتاجرة بها بهدف تحقيق الربح.

وحسب كلا المفهومين فإن الاستثمار الأجنبي يعد مهماً بالنسبة إلى الدول متطورة كانت أم نامية، وإن كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الأهم لأنه يتوجه مباشرة نحو قطاعات الإنتاج المادي، ويسهم إلى جانب الاستثمار المحلي (الحكومي والخاص) في خلق وتكوين تنمية شاملة ومتوازنة على جميع مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية.

لقد سجلت العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بالاستثمار الأجنبي لعدة أسباب، منها: [1]

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القنوات المهمة لتدفق رأس المال الأجنبي وزيادة رأس المال للدولة المضيفة، وينعكس بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال، وذلك عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل عمالاتها الأجنبية إلى العملة المحلية للبلدان المضيفة.

- وجود الفرص الاستثمارية في قطاعات مختلفة وفي بعض دول العالم، وضعف القدرات التمويلية للمشاريع التنموية لديها.

- سن تشريعات جديدة محفزة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في جميع دول العالم.

هذه الأسباب وغيرها خلقت ما يسمى سوق الاستثمار الأجنبي حيث يلتقي فيه الطلب، الذي يتمثل في عرض الفرص الاستثمارية والحوافز والتسهيلات الممنوحة من قبل الدول الباحثة عن التمويل الأجنبي، أو الاستثمار الأجنبي المباشر والعرض الذي يتمثل في توافر رؤوس الأموال العائدة للدول والمؤسسات والمستثمرين والتي تبحث عن مكان لتوظيف استثماراتها، مما دفع العديد من دول العالم إلى القيام بخطوات عديدة لجذب أكبر قدر ممكن من الأموال المتاحة في أسواق الاستثمار، كسن التشريعات وزيادة الحوافز والتسهيلات وإقامة المؤتمرات والملتقيات والترويج للفرص الاستثمارية لديها.

وقد بدأت الجمهورية العربية السورية تهتم بالاستثمارات الأجنبية لديها منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث حقق الاقتصاد السوري تطوراً ملحوظاً من خلال السعي إلى خلق بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي منتصف ثمانينات القرن الماضي صدر قرار المجلس الأعلى للسياحة الناظم للاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة كذلك صدر تشريع خاص بالاستثمار الزراعي، وكانت أهم الخطوات في مجال حفز الاستثمار الأجنبي صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته، وبعد ذلك توالى النصوص والتشريعات في السنوات الأخيرة لتفتح جميع قطاعات الاقتصاد أمام الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص وكان آخرها المرسوم التشريعيان 8 و9 لعام 2007 اللذان تضمنتا تشريعاً جديداً للاستثمار يوفر العديد من المزايا والتسهيلات المهمة للمستثمرين وإحداث الهيئة العامة للاستثمار في سورية، كما نلاحظ تبسيطاً ملموساً للنظام الضريبي فقد صدرت عدة تشريعات ضريبية محفزة للاستثمار حددت سقف ضريبة الدخل على المشاريع الاستثمارية بـ 22% من صافي الأرباح في جميع القطاعات ما عدا السياحة إذ حددت ضريبة الدخل بـ 2.5% من الإيراد العام للفنادق والمشاريع السياحية.

من ناحية ثانية فقد أقامت الحكومة السورية أربع مدن صناعية كبيرة في كل من عدرا وحسياء وحلب ودير الزور وبتهليلات كبيرة ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتدرس إمكانية إقامة مناطق أخرى في درعا والسويداء وغيرها من المدن السورية.

هذه الجهود وغيرها إضافة إلى تبسيط إجراءات الاستثمار كانت تهدف إلى خلق مناخ استثماري وتكوين بيئة جاذبة للاستثمار في سورية من خلال توفير حوافز ومزايا وتسهيلات لجذب المستثمرين سواء أكانوا محليين أم غيرهم.

مشكلة البحث:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الراهن من الوسائل المرغوب فيها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريعها، ولما كانت السياسة الاقتصادية في سورية ركزت اهتمامها على تلك الاستثمارات كمدخل رئيسي للتنمية، فقد قامت بسن العديد من التشريعات، واتخذت الكثير من الإجراءات التي تمهد وتشجع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. ولكن بالرغم من هذه الإجراءات فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال دون الطموح ودون مستوى الفرص المتاحة له حيث يتركز في قطاعات ومناطق جغرافية محددة، لذلك لا بد من التركيز على اتخاذ السبل والوسائل اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، وجذب المزيد منه من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، وتطوير التكنولوجيا، وذلك من خلال رصد واقعه وآفاق تطويره.

أهمية البحث:

- الأهمية النظرية: تتجلى الأهمية النظرية للبحث في تعرّف مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وواقعه في سورية من خلال بيان عدد المشاريع المشملة خلال الفترة (1991-2010)، وتوزعها على المحافظات السورية، وتحديد الآثار المتوقعة منه على الاقتصاد السوري.

- الأهمية التطبيقية: تتجلى الأهمية التطبيقية للبحث في:

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تغطية العجز التمويلي للدولة المضيفة بالمقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال.

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية المالية والبشرية.

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع الاندماج في النظام العالمي الذي من الممكن أن يسهم في زيادة معدل النمو الاستثماري وكبح معدل البطالة.

- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

- معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي وميزان المدفوعات.

- معرفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991-2010 في سورية.

- معرفة عدد فرص العمل الناتجة عن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

- معرفة توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991-2010 على المحافظات السورية.

- الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات لتحسين مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر.

فرضيات البحث:

- 1- يتطور صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية بشكل متزايد بالنسبة إلى الزمن.
- 2- تتركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات اقتصادية محددة كالسياحة والنفط.
- 3- تتركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات الكبرى كدمشق وحلب.
- 3- إن زيادة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تأمين فرص عمل للأفراد.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تعرف واقع الاستثمار المباشر في سورية، وأهم المشاريع المنفذة وعددها وتوزيعها على المحافظات السورية، وعدد فرص العمل التي توفرها، وذلك من خلال الرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات والدوريات وتقارير هيئة الاستثمار السورية.

الدراسات السابقة:

- دراسة (فضلية، عابد، 2001) بعنوان: واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10/ لعام 1991. [2]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10/ لعام 1991، إذ يمثل قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 أحد أهم الخطوات التشريعية التي قامت بها الدولة لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في سورية. فالاستثمار هو مشروع تنموي مستمر يسهم في إقامة التنسيقات الصحيحة وتعميق التشابك والترابط فيما بين القطاعات الاقتصادية، بما يحقق الانسجام والتكامل بين مختلف فروع الإنتاج الوطني. ويشترط لتحقيق ذلك توافر المناخ الاستثماري المنسجم والملائم القائم على سلسلة من المقومات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية المترابطة والمتكاملة. وفي تحليل لنتائج تطبيق القانون 10/ لتشجيع الاستثمار على الواقع نجد بعض المؤشرات الاقتصادية الإيجابية وبعض المؤشرات السلبية فيما يتعلق بمعدلات تنفيذ المشروعات المرخصة على أساس هذا القانون وبطبيعتها الهامشية، والمستويات المنخفضة لتشغيل اليد العاملة، والمعوقات الإدارية التي تعترض تنفيذ المشاريع الاستثمارية في سورية.

وبالرغم من وجود بعض الثغرات التي تتصف بها تشريعات الاستثمار في سورية، فإن النتائج التي تحققت على الواقع لم تكن على مستوى هذه التشريعات، مما يدل على وجود تشريعات أخرى (بخلاف تشريعات الاستثمار) معيقة وقاصرة (كقانون الضرائب) ومتقادمة (كقانون التجارة، وقوانين الإيجار..).

كما تبرز أهمية وضرورة إلغاء بعض القوانين إلغاء تاماً، وسن قوانين إضافية للمساهمة في توفير ما يسمى بالمناخ الملائم للاستثمار.

- دراسة (Ramin Couper, Lee, Mohammad Hamzah, 2004) بعنوان: أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في الاستثمار. [3]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي، أسعار الفائدة، ومستويات الأسعار، وأسعار الصرف، وعرض النقود، ومؤشرات سوق رأس المال في سنغافورة، مؤشر قطاع التمويل، ومؤشر قطاع العقارات، ومؤشر قطاع الفنادق، ومدى أثر هذه المتغيرات في الاستثمار في سوق الأسهم، وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

استخدم الباحثون طريقة يوهانسن للتكامل المشترك لتفسير توازن العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، وقد خلصت دراستهم إلى وجود علاقة بين مؤشرات سوق الأسهم في سنغافورة، ومؤشر قطاع العقار، والرقم القياسي العام، وأسعار الفائدة طويلة الأجل والإنتاج الصناعي، وعرض النقود، وأسعار الصرف، وأن هذه العلاقة تكون أوضح في الفترة الزمنية القصيرة، وبين الباحث أنه يجب على الدولة توخي الحذر عند محاولتها إحداث تغييرات في الاقتصاد من شأنها أن تؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل النقود، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف لغاية إجراء عمليات التصحيح الاقتصادية.

- دراسة (الخشمان، هيثم، 2006) بعنوان: إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح. [4]

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف مدى إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني، والنمو الاقتصادي بشكل خاص، وقد استخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للسنوات (1970-2004). كما بين أن الأردن إحدى الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي في المنطقة وذلك لتوافر كثير من المقومات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، التي شجعت كثيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شتى مجالات الحياة ونواحيها، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي يسهم إسهاماً مباشراً في رفد الاقتصاد الأردني على المستويين العام والقطاعي، كما يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إقامة علاقات اقتصادية جديدة مع مستثمرين محليين ومستثمرين من دول أخرى، وتطوير الخطط والبرامج الاقتصادية المستقبلية، وتعزيز مستوى التنافسية للدولة.

- دراسة (المجالي، إياد خالد شلاش، 2001) بعنوان: أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009) - دراسة تحليلية. [5]

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف العوامل المؤثرة في حجم صافي الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية، وقد عدّ متغير حجم صافي الاستثمار الأجنبي مؤشراً على حجم الطلب على الاستثمار في أسهم السوق، وقد بينت الدراسة أثر كل من متغير أسعار الصرف الحقيقية، ومتغير عرض النقد، ومتغير سعر السهم السوقي، ومتغير حجم الإنفاق المحلي والأجنبي، في حجم صافي الاستثمار الأجنبي خلال السنوات (1978-2007)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تلك العوامل باستخدام نموذج (VAR)، ونموذج تصحيح متجهات الخطأ (ECM) واستخدام اختبار ديكي فولر لمعرفة هل كانت متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن؟ واختبار جوهانسن للتكامل المشترك لبيان وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات، كذلك استخدمت أداتان رئيسيتان للتحليل هما: مكونات التباين ودالة الاستجابة لرد الفعل. وبينت نتائج الاختبارات الإحصائية أن متغيرات الدراسة ليست مستقرة عند المستوى إلا أنها تستقر بعد أخذ الفريق الأول، وأنها متكاملة من الدرجة الأولى، الأمر الذي يدل على إمكانية استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة بين المتغيرات، لكونها تعطي نتائج مضللة، وأشارت نتائج اختبار تحليل التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وبينت نتائج اختبار جرينجر للسببية وجود علاقة سببية بين المتغيرات، بعضها علاقة أحادية الاتجاه، وبعضها الآخر علاقة تبادلية، كما أظهرت نتائج تطبيق اختبار تصحيح الخطأ معنوية النموذج القياسي وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وجاءت نتائج نموذج (VAR) متفقة مع فرضيات الدراسة.

- الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار، وأثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى إسهامه في النمو الاقتصادي، بينما تناولت الدراسة الحالية تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، وتوزعه قطاعياً ومكانياً، وأثره في ميزان المدفوعات والعمالة. وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تعرّف العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للاستفادة منها في وضع الحلول المناسبة لتحسين مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لتذليل العقبات التي يمكن أن يواجهها في ظل بيئة تشريعية مناسبة.

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتامي الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع اتجاه دول العالم نحو مزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وزيادة التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وما ترتب على ذلك من تزايد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات لتحقيق النمو الاقتصادي.

فمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك Joint Venture، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار Wholly-owned Investment Project، فضلاً عن قيام الاستثمار الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

أما مفهوم الاستثمار غير المباشر Foreign Indirect Investment أو الاستثمار في الأوراق المالية، فهو ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم المشروع الاستثماري وإدارته. ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثماراً قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وهناك العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر التي تحمل في طياتها معنى واحداً، وردت للمنظمات والهيئات الدولية وكذلك الكتاب الاقتصاديين نحاول أن نورد أهمها فيما يلي:

- يعبر الاستثمار الأجنبي حسب صندوق النقد الدولي عن "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".

- حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر. [6]

- المال المستثمر الذي ينتقل عبر حدوده الوطنية لإنشاء مشروع اقتصادي أو تشغيله سواء بمفرده أو بمساهمة عناصر وطنية معه. [7]

- تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع أو لجزء منه. [8]

- قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج، أو زيادة رأس مال هذا الأخير، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة، أو المساهمة في مؤسسة قائمة، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في إدارة هذه المؤسسة. [9]

- التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي. [10]
- كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيضة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواءً لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأمد. [11]
- تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومهارات. [12]
- ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم - شركة أو مؤسسة أو مصرف - في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح - المستثمر المباشر - وإلى المؤسسة باصطلاح - مؤسسة الاستثمار المباشر - وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. [13]
- ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. [14]
- ومن خلال الاستعراض السابق لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أنها تدور في فضاء واحد ومنفقة من حيث المبدأ على قيام طرف أجنبي (مستثمر) بالاستثمار داخل البلد المضيف، وهكذا يمكننا أن نخلص إلى وضع التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: "قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى، من خلال المساهمة في تكوين الاقتصاد الوطني ورفده بقيمة مضافة جديدة حيث يكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركة في استثمارات قائمة أو الإدماج مع شركة وطنية الخ . ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، حيث تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في الإدارة. [15]
- هذا في حين يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال زادت حصة شركة الاستثمار الأجنبي المباشر عن نسبة تتراوح بين (10% حتى 25%) فأكثر فإن الاستثمار يعتبر مباشراً، حيث يرى هؤلاء الاقتصاديون أيضاً أنه لا توجد معايير محددة لتصنيف الشركات الأجنبية التي لها حصص في استثمارات أجنبية إلا أن يشترط مشاركتها بصورة واضحة حتى تعتبر استثماراً مباشراً. [9]
- وخلاصة القول فإنه لا بد من توافر عنصرين في الاستثمار الأجنبي المباشر هما: [16]
- الملكية: حيث من الممكن أن تكون ملكية المستثمر الأجنبي لكامل الاستثمارات في مشروع معين أو لجزء منها.
- الإدارة: قد يمتلك المستثمر الأجنبي السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم أو قد يشارك في إدارة المشروع مع مستثمر محلي في حالة الاستثمار المشترك.

النتائج والمناقشة:

أولاً: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية:

تم تسجيل سورية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض والإمكانات المنخفضة خلال الفترة 2002-2005 استناداً إلى مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر [17] وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن سورية أبدت جهوداً لتحسين الأداء بالرغم من إمكاناتها المتواضعة في جذب الاستثمارات الخارجية وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك بهدف إيجاد فرص عمل للدخول إلى سوق العمل، ففي عام 2004 ازدادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية بسبب تحرير بعض القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي مثل قطاع البنية التحتية والاتصالات والمصارف والتأمين والتعليم والمستشفيات والإعلان وغيرها، كما أن تعديل قوانين الاستثمار وحوافزها وتحسين إجراءات معاملات الاستثمار وأساليب الترويج أدت إلى استقطاب المستثمرين العرب والأجانب.

جدول رقم (1) الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال الفترة 2003-2007 (مليون دولار أمريكي)

2007	2006	2005	2004	2003	البيان
828	647	500	275	180	الاستثمار الأجنبي المباشر والمنفذ استقبالي
60	55	61	48	57	الاستثمار الأجنبي المباشر والمنفذ تصديري

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وتقرير الهيئة السورية للاستثمار 2007

يبين الجدول رقم (1) زيادة في الاستثمارات القادمة بنسبة 48% مقابل زيادة في الاستثمارات المصدرة بنسبة 2.6%، وتشير البيانات إلى أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية من حجم الاستثمارات المحلية (من تكوين رأس المال الثابت) بلغت 11% في عام 2006، وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل داخلية جانبية للاستثمار تمثلت باستخدام أساليب الترويج الاستثمارية، ومرونة التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة مناخ الاستثمار نتيجة تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير المعلومات وتهيئة البنى التحتية، واتساع سوق القطاع الخدمي المحلي كالسياحة والاتصالات والنقل ورواج سوق الاستثمار العقاري، كما تعزى إلى عوامل خارجية دافعة للاستثمار مثل انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج.

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتغيرة باستمرار، ويفترض أن الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية قد حقق مناخاً ملائماً للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه لا يزال هناك العديد من العوامل الإدارية والعوامل السياسية والإقليمية الضاغطة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعدّ مقدرة القطاع الخاص في المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارة العمالة المحلية من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر ويرتبط تجهيز العمالة الماهرة بالنظام التعليمي والنظام التدريبي والممارسة العملية المرتبطة بهما، وبالثقافة الوظيفية ومع ذلك من الممكن أن يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في السنوات المقبلة فيما إذا اقترن بالاستقرار السياسي والاجتماعي في دول الجوار وذلك للأسباب الآتية: [18]

- تحول طبيعة الاستثمار الأجنبي وتخفيف القيود الإدارية والتجارية والاستثمارية المحلية وتسارع الاقتصاد السوري نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

- الاستثمار في دعم القطاع الخاص وظهور بوادر تآلف مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل في الاستثمار الخاص.

- الاتجاه نحو تخفيف القيود التجارية وزيادة التقدم التكنولوجي وانخفاض نفقات الاتصالات.

- انخفاض تكاليف الإنتاج والاستثمار من خلال الحصول على موارد رخيصة نسبياً مقارنة بمثيلاتها لدى الدول المصدرة للاستثمار مما يجعل الاستثمار في سورية أكثر ربحية.

- إعطاء مرونة أكبر للمستثمر في تحريك أمواله بموجب قانون الاستثمار وتعديلاته إذ إنّ التسهيلات والامتيازات قد سمحت للمستثمر بترحيل الأرباح والفوائد والعوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر وفق الأنظمة النافذة كما سمحت بإعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات أو ظروف خارجة عن إرادة المستثمر.

ثانياً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النقد الأجنبي وميزان المدفوعات:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القنوات المهمة لتدفق رأس المال الأجنبي وزيادة رأس المال للدولة المضيفة، وينعكس بصورة ايجابية على ميزان حساب رأس المال، وذلك عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل عملاتها الأجنبية إلى العملة المحلية للبلدان المضيفة بهدف تمويل المدفوعات المحلية، وقد تسهم لاحقاً في تخفيض النقص في احتياطي النقد الأجنبي، إذا ما وجهت الاستثمارات المباشرة نحو سياسة إحلال الواردات، مما يؤدي إلى المساهمة في سد جزء من احتياجات السوق المحلية من السلع، وقد يفوق هذا الأثر من حيث أهميته الأثر السلبي الذي يحدثه تحويل رأس المال والأرباح في ميزان المدفوعات. [19]

وتتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي على العوامل التالية: [20]

- 1- حجم رأس المال في بداية الاستثمار.
- 2- مقدار القروض الممنوحة للشركات المستثمرة من البنوك المحلية.
- 3- مقدار الأرباح المعاد استثمارها.
- 4- حجم المشروع الاستثماري.
- 5- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري، والذي تبرر أهميته في إعادة استثمار جزء كبير من أرباح المشروعات المشتركة بالكامل.

لقد ازداد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية خلال الفترة الممتدة بين بدء عملية الإصلاح الاقتصادي في عام 2000، و عام 2008. ونبين في الجدول التالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى البلاد بملايين الدولارات:

جدول رقم (2) صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال الفترة 2000-2008 (مليون دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صافي التدفق	270	110	115	160	275	508	613	898	1187

المصدر: هيئة الاستثمار السورية- التقرير السنوي الرابع للعام 2009

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية زاد بالمتوسط سنوياً ما مقداره (114.628) مليون دولار أمريكي، أي بمعدل زيادة /37.74%/ خلال الفترة (2000-2008)، ووفقاً لمقدار الزيادة فإن الاستثمار الأجنبي يستمر بالتنامي.

وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل داخلية جاذبة للاستثمار تمثلت باستخدام أساليب الترويج الاستثمارية، ومرونة التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة مناخ الاستثمار نتيجة تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير المعلومات وتهيئة البنى التحتية، واتساع سوق القطاع الخدمي المحلي كالسياحة والاتصالات والنقل ورواج سوق الاستثمار العقاري، كما تعزى إلى عوامل خارجية دافعة للاستثمار مثل انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج.

ثالثاً: توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية:

جدول رقم (3) مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة خلال الفترة (2004-2008)

الاستثمارات الأجنبية المنفذة						القطاع
الإجمالي	2008	2007	2006	2005	2004	
1065	415	282	111	100	157	استثمارات قطاع النفط
1460	490	385	225	300	60	استثمارات قطاع السياحة
520	250	110	92	55	13	استثمارات قانون تشجيع الاستثمار
156	23	40	93	0	0	استثمارات قطاع التأمين
312	28	130	64	45	45	مصارف خاصة وإسلامية مرخص لها
67	22	30	15	0	0	زيادة رأس المال لبعض المصارف الخاصة
506	54	265	59	83	45	استثمارات قطاعات أخرى
4086	1282	1242	659	583	320	الإجمالي

المصدر: هيئة الاستثمار السورية- التقرير السنوي الرابع للعام 2009

يوضح الجدول رقم (3) أن:

- أ- إن قطاع السياحة احتلّ المرتبة الأولى خلال الفترة من عام 2004 ولغاية 2008 حيث بلغت قيمته 1460 مليون دولار من إجمالي الاستثمارات والبالغة 4086 مليون دولار أي بنسبة 35.73%.
- ب- احتلّ قطاع النفط المرتبة الثانية وبمقدار 1065 مليون دولار وبنسبة 26.06%.
- ج- أمّا باقي الاستثمارات فقد توجهت نحو استثمارات قطاعات أخرى، ثمّ نحو مشاريع مقامة على المرسوم رقم /10/، ثمّ نحو قطاع المصارف الخاصة والمصارف الإسلامية، ثمّ نحو قطاع التأمين.
- د- من الملاحظ أن الجدول لم يتضمّن أي بيانات عن الاستثمار الأجنبي في قطاع العقارات والمساكن.

رابعاً: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991-2010 في سورية:

جدول رقم (4) مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991-2010

من 2006 ولغاية 2010				من عام 1991 ولغاية 2005				الجنسية
الآلات ومعدات وسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	فرص العمل	عدد المشاريع	الآلات ومعدات وسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	فرص العمل	عدد المشاريع	
50	55	30	1	29	55	6	1	الجزائر
5234	5755	728	4	200	481	300	1	فلسطين
1824	30645	938	17	233	1106	330	5	لبنان
1055	37415	601	8	364	739	203	6	الأردن
-	-	-	-	15	38	35	1	اليمن
5581	6524	209	3	101	222	301	3	مصر
-	-	-	-	71	120	56	1	البحرين
-	-	-	-	15	57	22	1	ليبيا
3557	5575	1476	31	6602	10360	500	1	العراق
31115	50866	3358	15	10998	17185	803	7	السعودية
7945	14426	3958	18	1064	2134	493	9	الكويت
-	-	-	-	386	651	231	3	قبرص
-	-	-	-	974	31122	7077	3	الإمارات
-	-	-	-	1738	3100	536	3	فرنسا
315567	316976	2354	5	19380	25718	871	7	ألمانيا
-	-	-	-	25	106	52	1	إسبانيا
245	270	540	2	3678	14933	2340	2	بريطانيا
-	-	-	-	1315	1600	417	4	روسيا
8596	12224	2968	26	9066	17451	3769	14	تركيا
3419	20400	802	7	1919	5570	828	4	إيران
-	-	-	-	12	156	294	1	باكستان
303	1479	300	1	55	125	101	1	الصين
189	319	300	1	30	94	32	1	كندا
-	-	-	-	757	3482	232	4	سويسرا
-	-	-	-	46	68	101	1	هولندا
165	386	125	2	260	1241	100	1	كوريا
96	116	36	1	223	649	73	1	النمسا

-	-	-	-	20	24	23	1	بلجيكا
-	-	-	-	34	61	21	1	أوزبكستان
120	132	21	1	-	-	-	-	السودان
264	330	54	1	-	-	-	-	قطر
1560	2749	361	7	-	-	-	-	إمارات
200	220	130	2	-	-	-	-	عمان
58	64	15	1	-	-	-	-	إيطاليا
4419	5365	270	2	-	-	-	-	الهند
59	114	31	1	-	-	-	-	أستراليا
79	391	305	1	-	-	-	-	الولايات المتحدة
34	49	25	1	-	-	-	-	السويد
391734	512845	1993 5	159	59610	138648	2014 7	89	المجموع

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

يبين الجدول رقم (4) أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغت /89/ مشروعاً مشملاً خلال الفترة 1991-2005، وذلك بنكلفة استثمارية تقديرية قدرها /138648/ مليون ل. س، كما تمّ تشميل /159/ مشروعاً خلال الفترة 2006-2010 بلغت تكلفتها الاستثمارية التقديرية /512845/ مليون ل. س، وبذلك يكون مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر /248/ مشروعاً خلال الفترة 1991-2010.

خامساً: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشتركة المشملة خلال الفترة 1991-2010 في سورية:

جدول رقم (5) مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشتركة المشملة خلال الفترة 1991-2010

من عام 1991 ولغاية 2005					من 2006 ولغاية 2010				
الجنسية	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الألات ومعدات وسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	الجنسية	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الألات ومعدات وسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)
الكويت- مصر- السودان	1	200	16885	404	فلسطين - قطر	3	110	239	168
مصر - سورية	1	70	50	38	سورية- فلسطين- الكويت	1	126	2394	1506
السعودية- كوريا	1	60	241	85	سورية- فلسطين	1	20	55	50
النمسا- الكويت- لبنان	1	323	980	481	الكويت- لبنان	3	90	143	130

1474	1795	599	2	السعودية- لبنان	-	-	-	-	-
65	72	32	1	لبنان- سورية- الهند	-	-	-	-	-
560	616	227	2	سورية- لبنان	-	-	-	-	-
250	275	68	1	الأردن- السعودية	-	-	-	-	-
18410	32570	525	1	قبرص- مصر	-	-	-	-	-
500	550	70	1	مصر- سورية	-	-	-	-	-
95	167	83	1	السعودية- سورية	-	-	-	-	-
332	374	130	1	السعودية- العراق	-	-	-	-	-
120	242	62	2	الكويت- سورية	-	-	-	-	-
50	55	20	1	إيران- سورية	-	-	-	-	-
57	130	1000	1	فينزويلا- ماليزيا- سورية- إيران	-	-	-	-	-
108	108	100	1	سورية- أوكرانيا	-	-	-	-	-
23956	39785	3262	23	المجموع	1008	18156	653	4	المجموع

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

يبين الجدول رقم (5) أن إجمالي عدد المشاريع الأجنبية المشتركة خلال الفترة 1991-2010 بلغ /28/ مشروعاً مشملاً منها /5/ مشاريع من عام 1991 لغاية 2005 بتكلفة استثمارية تقديرية /18156/ مليون ل. س، أما عدد المشاريع خلال الفترة 2006-2010 بلغ /23/ مشروعاً أجنبياً مشتركاً بلغت تكلفتها الاستثمارية /39785/.

سادساً: توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991-2005 على المحافظات السورية:

جدول رقم (6) المشاريع الاستثمارية الأجنبية المشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار من 1991-2005

عدد العمال	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	عدد المشاريع	المحافظة
119	600	396	3	إدلب
58	95	77	2	الحسكة
348	7037	3589	2	الرققة
606	2658	1464	7	اللاذقية
3556	8970	4361	14	حلب
314	396	63	2	حماء
3926	52995	29723	9	حمص
404	1804	192	8	درعا
605	1746	1432	8	دمشق
105	1132	649	2	دير الزور
10640	78874	18387	34	ريف دمشق
119	494	284	2	طرطوس
20800	156801	60617	93	الإجمالي العام

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

يبين الجدول رقم (6) أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1991-2005 بلغ /93/ مشروعاً موزعة على المحافظات السورية، حيث كانت أكبر نسبة تشميل لهذه المشاريع في محافظة ريف دمشق فقد بلغت /34/ مشروعاً، ثم تليه محافظة حلب بـ /14/ مشروعاً.

سابعاً: توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 2006-2010 على المحافظات السورية:

جدول رقم (7) المشاريع الاستثمارية الأجنبية المشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار من 2006-2010

عدد العمال	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	عدد المشاريع	المحافظة
199	907	580	5	إدلب
639	16163	568	6	الحسكة
624	3555	2580	10	الرققة

534	1235	1111	9	السويداء
420	1294	854	6	اللاذقية
1410	38297	21567	15	حلب
1410	2540	2087	7	حمّاه
1244	357884	344802	33	حمص
6711	4549	2692	9	درعا
352	2145	1017	9	دمشق
715	2624	1931	16	دير الزور
9361	57854	33566	52	ريف دمشق
292	3299	2334	5	طرطوس
23278	492346	415689	182	الإجمالي العام

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

يبين الجدول رقم (7) أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2006-2010 بلغ /182/ مشروعاً موزعة على المحافظات السورية، حيث كانت أكبر نسبة تشمل لهذه المشاريع في محافظة ريف دمشق فقد بلغت /52/ مشروعاً، ثم تليه محافظة حمص بـ /33/ مشروعاً.

اعتماداً على الجداول السابقة ونتائج تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر [21] نلاحظ ما يلي:

- بلغ الناتج المحلي لعام 2008 (2.445) مليار ليرة سورية، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منه (3.07%).

- بينت التقديرات الأولية أن الناتج المحلي لعام 2009 بلغ (2.519) مليار ليرة سورية نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منه (3.65%).

- بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى العام 2008 (75.02) مليار ليرة سورية تعود لـ (140) شركة.
- بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى العام 2009 (91.96) مليار ليرة سورية تعود لـ (180) شركة بنسبة زيادة قدرها (22%).

- في العام 2008 شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المال والتأمين النسبة الأعلى وتبلغ (29.1%) يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة (26.2%) ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (21.3%).

- في العام 2009 شكل الاستثمار الأجنبي في قطاع المال والتأمين النسبة الأعلى وتبلغ (27.2%) يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (23.7%) بينما احتل قطاع الزراعة أدنى نسبة (0.2%).

- في العام 2008 تركزت معظم المشاريع في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق حيث بلغت نسبتها (68.5%) من إجمالي عدد المشاريع وتوزعت على النحو التالي: دمشق (33.7%)، حلب (18.5%)، ريف دمشق (16.3%). وقد شكل قطاع الصناعات التحويلية النسبة الأعلى من عدد المشاريع وتبلغ (44.1%).

- بلغت قيم الاستثمار الأجنبي في سورية حسب جنسية المستثمر (91964447) لعام 2009 وجاءت أعلى نسبة بعد السوريين للكويت (9.51%) ثم بريطانيا (8.24%) ثم لبنان (6.92%) وبلغت نسبة السهم غير معروفة الجنسية (4.18%).

- في العام 2008 بلغ عدد العاملين في المشاريع الاستثمارية (13494) عاملاً منهم (13206) عاملاً محلياً بنسبة (97.8%).

- في العام 2009 بلغ عدد العاملين (14962) عاملاً منهم (14600) عاملاً محلياً بنسبة (97.6%).

- الآثار المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السوري: [22]

تظهر آثار الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقعة على الاقتصاد السوري في ثلاث حالات ترتبط بالتمويل التنموي وفي تخفيف حدة البطالة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المحلية وفي تحسين وضع ميزان المدفوعات بشقيه التجاري والرأسمالي.

- **المساهمة تمويل الاستثمار التنموي:** يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية المالية والبشرية أي يسهم مالياً في سد الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية فضلاً عن سد فجوة المهارات الفنية والتدريب للعاملين والإداريين ونقل الطرق الفنية والإدارية الحديثة في الإنتاج. إن انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا إلى سورية سوف يشكل جزءاً من رأس المال المستثمر في القطاعات الإنتاجية ومن ثم سيكون جزءاً من الاستثمار الكلي للدولة أي يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بعملية تمويل الاستثمار المحلي.

- **المساهمة في الإنتاج والتشغيل:** إن خبرة المستثمر الأجنبي في النشاط الاقتصادي ومعرفته بمجال الإدارة والإنتاج والتسويق ستجعل المستثمر أكثر قدرة على تنفيذ المشروعات ومن ثم أكثر قدرة على إيجاد فرص للعمل وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المحلية من الممكن أن يزيد من الإيرادات المتوقعة أما الاعتماد على مدخلات الإنتاج المستوردة فسيؤدي إلى تخفيض المساهمة في الاقتصاد الوطني ومن ثم تكون زيادة عوائد الإنتاج ليست بذات أهمية.

- **المساهمة في سد عجز ميزان المدفوعات:** إن زيادة تدفق رؤوس الأموال وزيادة رأس المال المادي سوف ينعكسان بصورة إيجابية على الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات المحلية. ومن الممكن أن يزداد الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات أيضاً في حال توجهت تلك الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعاً تحل محل السلع المستوردة لسد جزء من حاجة السوق المحلية أو سلعاً بهدف التصدير وتوسيع السوق الخارجي وتلبية احتياجات أسواق الشركاء التجاريين بهدف زيادة الإيرادات التصديرية وتحسين الميزان التجاري.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1- هناك العديد من العوامل الإدارية والعوامل السياسية والإقليمية الضاغطة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعدّ مقدرة القطاع الخاص في المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارة العمالة المحلية من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- إن مرونة التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئة البنى التحتية، وانخفاض العائد على الاستثمار في الخارج أدى إلى زيادة صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية بمعدل زيادة (37.74%) خلال الفترة 2000-2008.

3- يعد قطاع السياحة المساهم الأكبر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت نسبة مساهمته 35.73% في العام 2008 من إجمالي المشروعات المنفذة. وارتفع نسبة مساهمة قطاع النفط من 22.70% في العام 2007 إلى 32.37% في العام 2008 وبذلك يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع السياحة في العام المذكور، وقد يكون السبب هو زيادة عمليات التنقيب في مناطق متعددة في سورية، والتوجه إلى تطوير صناعة النفط والغاز والثروة المعدنية لتأمين حاجة المواطنين والفعاليات الاقتصادية وتغطية الطلب الداخلي في ظل الطلب المتزايد على المشتقات النفطية وزيادة الكميات المخصصة للتصدير.

4- إن معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق بنسبة 68.5% من إجمالي عدد المشاريع. حيث يشكل نشاط الصناعات التحويلية أعلى نسبة من إجمالي عدد المشاريع.

5- يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تكون بديلاً عن حركة العمل، حيث تعمل على تحفيز الخبرات الوطنية للاستقرار داخل القطر، وتقلل من ضغوط الهجرة للخارج سعياً للحصول على فرص عمل أفضل، وبذلك يتم الحد من مشكلة استنزاف الخبرات الوطنية.

6- يرتبط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإيجاد بيئة استثمارية مناسبة، وتوفير المناخ الاقتصادي والسياسي، وإصلاح أسواق العمل ورفع مستويات التعليم والتدريب والإدارة وإزالة المعوقات البيروقراطية والروتين وتفعيل استراتيجيات الترويج وتأمين التعاون بين المستثمرين المحليين والأجانب، والمقدرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة.

7- إن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي مازالت ضئيلة ودون المستوى المطلوب، فقد بلغت في العام 2008 3.07%، وارتفعت إلى 3.65% في العام 2009، وقد تركزت في قطاعات محدودة كقطاع المال والتأمين والنقل والاتصالات والصناعات التحويلية، أما قطاع الزراعة فكانت نسبته محدودة من هذه الاستثمارات، مع أن سورية من الدول التي تعتبر مناخاً استثمارياً مهماً في المجال الزراعي، كما تركزت هذه الاستثمارات في المحافظات الكبرى (دمشق وحلب وريف دمشق)، وكانت نسبتها ضئيلة في المحافظات الأخرى، ولاسيما المحافظات الشرقية التي تعد مجالاً استثمارياً في القطاع الزراعي.

التوصيات:

1- التخفيف من العقبات الإدارية الصاغطة على الاستثمار كالروتين والبيروقراطية والخلل في تنفيذ القوانين، واستثمار الوقت لأن المستثمر يحتاج إلى السرعة والمرونة في تنفيذ المشاريع.

2- العمل على ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، من خلال توجيه الاختصاصات العلمية بما يناسب حاجة سوق العمل من هذه الاختصاصات، والعمل على تأهيلها وتدريبها بشكل دوري.

3- الاتجاه نحو تخفيف القيود التجارية وزيادة التقدم التكنولوجي، من خلال اعتماد نظام الحواسيب والأتمتة الإدارية.

4- تخفيض تكاليف الإنتاج والاستثمار، بحيث يمكن الحصول على موارد رخيصة نسبياً مقارنة بمثيلاتها لدى الدول الأخرى مما يجعل من سورية أكثر جاذبية للاستثمار.

- 5- إعطاء مرونة أكبر للمستثمر في تحريك أمواله بموجب قانون الاستثمار وتعديلاته.
- 6- الاستمرار في عقد اللقاءات بين المستثمرين المحليين والأجانب في ملتقيات وندوات هادفة لإيجاد التعاون المثمر بينهما.
- 7- تأمين التعاون بين المستثمرين المحليين والأجانب، وربط الشركات المحلية والشركات الأجنبية بروابط لتأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية بدلاً من استيرادها.
- 8- إعداد خطة ترويجية تشمل جميع قطاعات الاستثمار في سورية ولاسيما القطاع الزراعي بالتعاون مع جميع الوزارات والجهات المعنية وبالتنسيق مع الفعاليات الاقتصادية في القطاعين الخاص والمشارك.
- 9- وضع خطط للتأهيل وتدريب العاملين لتحسين مستويات الأداء وتحقيق نتائج أفضل.
- 10- المتابعة المستمرة للمشاريع الاستثمارية وواقع تنفيذها وتدليل العقبات التي تواجهها والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة.

المراجع:

- 1- آل شبيب ، دريد كامل، *الاستثمار و التحليل الاستثماري - دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، 15*
- 2- فضلية، عابد، *واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10/ لعام 1991، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 2001، 85-136.*
- 3-BOLBOL, A & MOHAMMED M. O, *Arab Stock Market and Capital Investment, Amf Economic Papers, NO8, 2004, 35.*
- 4- الخشمان، هيثم، *إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح الأردن (1970-2004)*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2006، 5
- 5- المجالي، إياد خالد شلاش، *أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009) - دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011، 333-361*
- 6- فهمي، عبد العزيز، *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة، بيروت، 1980، 330.*
- 7- محمد، أميرة، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2005، 119*
- 8- العسلي، عصام جميل، *الاستثمار العربي والأجنبي والمخاطر غير التجارية التي يتعرض لها (مع إشارة إلى الجمهورية العربية السورية)*، مطبعة طربين، دمشق، 2002، 120
- 9- عباس، علي، *إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة، الأردن، 2009، 121-122*
- 10- أبو قحف، عبد السلام، *الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، 15*
- 11- النجار، فريد، *الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص23.*
- 12- ROOT. F. R. *international Trade and Investment- South western Publishing - Cincinnati - how - 1994- 95*
- 13- قدي، عبد المجيد، *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، 251*

- 14- الكفري، مصطفى العبد الله، *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010، 7
- 15- صندوق النقد الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، *الاستثمار الأجنبي المباشر (الدروس المستفادة من الخبرات العلمية)*، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1997، 9
- 16- السميران، محمد مطرود - *قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني - رسالة دكتوراه - جامعة دمشق - سورية - 2008*، 21-22
- 17- معروف، هوشيار، *الاستثمارات والأسواق المالية*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، 214-218
- 18- الجندي، خزامي عبد العزيز، *الاستثمار في الجمهورية العربية السورية*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، 641
- 19- جميل، سرمد كوكب، *الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالدول النامية - الحجم والاتجاه والمستقبل*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (32)، 1999، 57
- 20- أبو قحف، عبد السلام، *اقتصاديات الاستثمار الدولي*، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، 253
- 21- التقرير السنوي الخامس للاستثمار، 2010، 68-69
- 22- تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2006-2007، *تقرير الاستثمار*، هيئة الاستثمار السورية 2007، 27